

التقرير الصحفي اليومي



الاعتماد البريطاني لتخصص
اللغة الإنجليزية وأدائها.

ول جامعة أردنية تحصل على شهادة
ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات
لتعليم العالي الأردنية.



الاعتماد البريطاني
على مستوى الجامعة

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد
مؤسسات التعليم العالي الأردنية المستوى
الفضي لكلية الصيدلة والعلوم الطبية.



جائزة الحسن للتميز العلمي.

الاعتماد الأمريكي في تخصص الصيدلة



الاعتماد الأمريكي في تخصصي نظم
المعلومات الحاسوبية. وعلم الحاسوب.

الاعتماد الألماني الأوروبي
لقسم الكيمياء



شهادة الأيزو 2015:9001

الاعتماد الكندي لتخصص التسويق



الصفحة الصحيفة

الخبر

1.	كلية الحقوق بجامعة البترا تعقد ندوة عن قانون حقوق الطفل	موقع صحيفة الدستور
2.	كلية الحقوق بجامعة البترا تعقد ندوة عن قانون حقوق الطفل	موقع جودو24
3.	كلية الحقوق بجامعة البترا تعقد ندوة عن قانون حقوق الطفل	موقع صوت عمان
4.	كلية الحقوق بجامعة البترا تعقد ندوة عن قانون حقوق الطفل	موقع الوقائع
5.	كلية الحقوق بجامعة البترا تعقد ندوة عن قانون حقوق الطفل (صور)	موقع مدار الساعة
6.	كلية الحقوق بجامعة البترا تعقد ندوة عن قانون حقوق الطفل	موقع صراحة
7.	كلية الحقوق بجامعة البترا تعقد ندوة عن قانون حقوق الطفل	موقع أخبار البلد
8.	كلية الحقوق بجامعة البترا تعقد ندوة عن قانون حقوق الطفل	موقع راصد
9.	كلية الحقوق بجامعة البترا تعقد ندوة عن قانون حقوق الطفل	موقع وطننا
10.	كلية الحقوق بجامعة البترا تعقد ندوة عن قانون حقوق الطفل	موقع عمان جو
11.	ترقية الدكتورة مي النشاشيبي في جامعة البترا إلى رتبة أستاذ مشارك	موقع خبرني
12.	الجامعات الأردنية تستعد لعقد قمة أكاديمية مع نظيراتها الكردستانية	6 الغد
13.	معضلة العصر: التعليم الإلكتروني بين التطور والجودة	8 الغد
14.	"أورنج الأردن" و"الحسين التقنية" تبرمان اتفاقية لتمكين الطلاب تكنولوجيا وتأهيلهم لسوق العمل	19 الغد
15.	جامعة الأميرة سمية تحقق ترتيبا متقدما بتصنيف عالمي للتخصصات	6 الدستور
16.	أبو ازريق رئيساً لجامعة إربد الأهلية	19 الدستور

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

المنسق الإعلامي

علاء الدين عربيات

رائد أبو يعقوب



كلية الحقوق بجامعة البترا تعقد ندوة عن قانون حقوق الطفل

كلية الحقوق بجامعة البترا تعقد ندوة عن قانون حقوق الطفل

مادبا - الدستور - احمد الحراوي

استضافت كلية الحقوق بجامعة البترا ندوة نقاشية بعنوان: "أفضل الآليات لتطبيق وتنفيذ قانون حقوق الطفل"، تحت رعاية رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم.

وقالت وزيرة التنمية الاجتماعية السابقة الدكتورة ريم أبو حسان: "إن قانون حقوق الطفل يدخل تحت منظومة حقوق الإنسان"، مشيرة إلى أن قانون حقوق الطفل جاء مثل بقية القوانين بهدف تنظيم العلاقات بين الأفراد.

وأوضحت أبو حسان أن تطبيق قانون حقوق الطفل يختلف من بلد إلى آخر بناء على تعريف تلك الدول للطفل، مضيفة أن الأردن وضع تعريف الطفل بأنه كل من لم يكمل الثامنة عشرة من العمر. مضيفة أن الأردن تحفظ على ثلاث مواد من قانون حقوق الطفل.

يذكر أن التحفظ الأردني في الأمم المتحدة على اتفاقية حقوق الطفل جاء كما يلي: "تبدى المملكة الأردنية الهاشمية تحفظها، ولا تعتبر نفسها ملزمة بما ورد في المواد 14 و20 و21 من الاتفاقية، التي تعطي الطفل الحق في حرية اختيار الدين، والبنود المتعلقة بقضية التبني لمعارضتها لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة".

وقال الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة الدكتور محمد مقدادي إن قانون حقوق الطفل يعد من أفضل ما أنتج في المنوبة الثانية من تاريخ الدولة الأردنية، موضحاً أن القانون جاء ليرتب التزامات الدولة اتجاه الطفل، وليس لتحديد العلاقة بين الطفل ووالديه، مضيفاً أن القانون ينظم العلاقة بين الابن ووالديه، ويحمي الطفل في حالة الاعتداء عليه أو تعرضه للعنف.

وقال مقدادي إن الدولة الأردنية تميزت بأنها تطبق قانون حقوق الطفل، وتحمي حقوق جميع الأطفال على أراضي المملكة سواء أكانوا مواطنين أم مقيمين أم لاجئين.

وتناولت مفوضة الحماية في المركز الوطني لحقوق الإنسان الدكتورة نهلة المومني آثار إقرار قانون حقوق الطفل على الواقع في المملكة، مشيرة إلى إقرار القانون كان سنة 2020 ورغم ذلك فقد بدأت المملكة بمراجعة قانون حقوق الطفل في التشريعات.

وأشارت المومني إلى أن قانون الجرائم الإلكترونية تشدد في الجرائم على الأطفال، كما أن قانون السير وضع تعليمات خاصة لنقل الأطفال، قائلة: "انعكس تأثير قانون حقوق الطفل على التشريعات الصادرة بعده".

ويذكر أن الدكتور علي الدباس عميد كلية الحقوق في جامعة البترا قد يسر أعمال الجلسة النقاشية، وبين أن انعقادها جاء تفعيل لدور كلية الحقوق في خدمة المجتمع المحلي ولإطلاع طلبتها على أحدث التشريعات، كما بين أن تنظيمها كان بالتعاون مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة ضمن أنشطة المملكة الأردنية الهاشمية بمناسبة اليوم العربي لحقوق الإنسان الذي يصادف في 16 آذار من كل عام.



1.

كلية الحقوق بجامعة البترا تعقد ندوة عن قانون حقوق الطفل



24

استضافت كلية الحقوق بجامعة البترا ندوة تعليمية بعنوان: "المعمل الآليات الحقوق والقيام قانون حقوق الطفل"، تحت رعاية رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، وذلك في قاعة الاجتماعات المخصصة للندوة يوم الأربعاء 24 من شهر كانون الأول/ديسمبر 2023م. حضر الندوة عدد من أعضاء هيئة التدريس، وطلاب كلية الحقوق، وقيادات الجامعة. وتناولت الندوة موضوعات هامة تتعلق بحقوق الطفل، من بينها: تعريفات قانون حقوق الطفل، مبادئ قانون حقوق الطفل، وآليات حماية حقوق الطفل، وأهمية التعليم في تعزيز حقوق الطفل. وتضمنت الندوة أيضاً عرضاً تقديمياً عن أهمية حقوق الطفل في المجتمع، ودور الأسرة والمدرسة في حماية حقوق الطفل. وتخلل الندوة حواراً مفتوحاً بين المحاضرين والطلاب، حيث تم مناقشة عدد من القضايا المتعلقة بحقوق الطفل. وانتهت الندوة بتوزيع شهادات شكرية على المحاضرين. وتعد هذه الندوة من سلسلة الندوات التي تنظمها كلية الحقوق بجامعة البترا، بهدف تعزيز الوعي بحقوق الإنسان، وخاصة حقوق الطفل، في المجتمع الأردني.

كلمات دلالية :

كلية الحقوق جامعة البترا ندوة عن قانون حقوق الطفل



24

2.

كلية الحقوق بجامعة البترا تعقد ندوة عن قانون حقوق الطفل

٢٩ محرم ١٤٤١ هـ | ٢٠٢٠-٠٩-١٩ | ١٤:٠٠



صوت عمان : ١

استضافت كلية الحقوق بجامعة البترا ندوة نقاشية بعنوان: "أفضل الآليات لتحقيق وتنفيذ قانون حقوق الطفل"، تحت رعاية رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم.

وقالت وريدة التنتية الاجتماعية السامية الدكتور ريم أبو حسان: "إن قانون حقوق الطفل يدخل تحت مظلة حقوق الإنسان"، مشيرة إلى أن قانون حقوق الطفل جاء ملئاً بقوانين تهدف لتنظيم العلاقات بين الأفراد.

وأوضحت أبو حسان أن تطبيق قانون حقوق الطفل يختلف من بلد إلى آخر بناءً على تعريف تلك الدول للطفل، مشيرة إلى الأردن وضع تعريف الطفل بأنه كل من لم يكمل الثامنة عشرة من العمر، مشيرة أن الأردن يحتفظ على تلك مواد من قانون حقوق الطفل.

يذكر أن الحفظ الأردني في الأمم المتحدة على اتفاقية حقوق الطفل جاء كما يلي: "تدري المملكة الأردنية الهاشمية صحتها، ولا تعتبر نفسها ملزمة بما ورد في المواد 14 و 24 من الاتفاقية، التي تعطي الطفل الحق في حرية اختيار الدين، والديون، المتعلقة بحرية الدين، لمعارضتها أحكام الشريعة الإسلامية المعممة".

وقال الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة الدكتور محمد مقدادي إن قانون حقوق الطفل يعد من أفضل ما أنتج في المحتوى التثقيفي من تاريخ الدولة الأردنية، موضحاً أن القانون جاء ليرتب التزامات الدولة تجاه الطفل وليس لتحديد العلاقة بين الطفل وأبويه، مشيراً أن القانون ينظم العلاقة بين أبين وأبويه، ويحمي الطفل في حالة إلتئاده عليه أو تعرضه للعنف.

وقال مقدادي إن الدولة الأردنية تميزت بأنها تطبق قانون حقوق الطفل، وتحمي حقوق جميع الأطفال على أراضي المملكة سواء أكانوا مواطنين أم مقيمين أم لا.

وتابرت مقدادية الحماية في المركز الوطني لحقوق الإنسان الدكتور نهلة الموسوي آثار إقرار قانون حقوق الطفل على الواقع في المملكة، مشيرة أن إقرار القانون كان سنة 2020 ورغم ذلك فقد بدأت المملكة بمراجعة قانون حقوق الطفل في التشريعات.

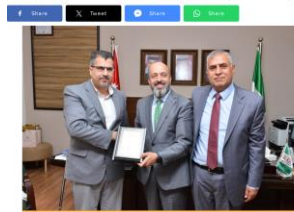
وأشارت الموسوي إلى أن قانون الجرائم الإلكترونية تشدد في الجرائم على الأطفال، كما أن قانون السير وضع تعليمات خاصة لنقل الأطفال، قائلة: "العكس تأثير قانون حقوق الطفل على التشريعات الصادرة بعده".

ويذكر أن الدكتور علي الدباس عميد كلية الحقوق في جامعة البترا قد يبر أعمال اللجنة القانونية، ومن أن انعقادها جاء تفعيلاً لدور كلية الحقوق في خدمة المجتمع المحلي وإطلاق طينها على أحدث التشريعات، كما من أن تنظيمها كان بالتعاون مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة ضمن أنشطة المملكة الأردنية الهاشمية بمناسبة اليوم العربي لشؤون الإنسان الذي يصادف في ٢٤ آذار من كل عام.



3

كلية الحقوق بجامعة البترا تعقد ندوة عن قانون حقوق الطفل



الوفاءم اللخياريةاستضافت كلية الحقوق بجامعة البترا ندوة نقاشية بعنوان: "أفضل الآليات للتطبيق وتنفيذ قانون حقوق الطفل"، تحت رعاية رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم.

وقالت وزيرة التنمية الاجتماعية الدكتورة ريم أبو حسان: "إن قانون حقوق الطفل يهدف إلى تنظيم العلاقات بين الأفراد وحقوق الإنسان"، مشيرة إلى أن قانون حقوق الطفل جاء، مثل بقية القوانين بهدف تنظيم العلاقات بين الأفراد.

وأوصحت أبو حسان أن تطبق قانون حقوق الطفل يختلف من بلد إلى آخر بناء على تعريف تلك الدول للطفل، مضيفة أن الأردن وضع تعريف الطفل بأنه كل من لم يكمل الثامنة عشرة من العمر، مضيفة أن الأردن تحفظ على تلك مواد من قانون حقوق الطفل.

يذكر أن الحفظ الأردني في الأمم المتحدة على الغالبية حقوق الطفل جاء كما يلي: "يهدى المملكة الأردنية الهاشمية لحفظها، ولا تعتبر نفسها ملزمة بما ورد في المواد 14 و20 و21 من الاتفاقية، التي تعطي الطفل الحق في حرية اختيار الدين، والجنود المتطوعة بأية التبري لممارستها أحكام الشريعة الإسلامية السمحة".

وقال الأمين العام للجنسية الوطني لشؤون الأسرة الدكتور محمد صفدي إن قانون من الطفل يعد من أفضل ما أتت به الشريعة الإسلامية من تراث الدولة الأردنية، مؤكدا أن القانون جاء ليرتب التزامات الدولة تجاه الطفل، وليس لتحديد العلاقة بين الطفل والديه، مضيفا أن القانون ينظم العلاقة بين الأب والأم والديه، ويحتل في حالة الاعتداء عليه أو تعرضه للتعنيف.

وقال مفقادي إن الدولة الأردنية تميزت بأنها تطبق قانون حقوق الطفل، وتحمي حقوق جميع الأطفال على أراضي المملكة سواء كانوا مواطنين أم مقيمين أم لاجئين.

وتناولت مفوضية الحماية في المركز الوطني لحقوق الإنسان المذكورة نهلة المومني آثار إقرار قانون حقوق الطفل على الواقع في المملكة، مشيرة أن إقرار القانون كان سنة 2020 ورغم ذلك فقد بدأت المملكة بعملية قانون حقوق الطفل في التشريعات.

وأشارت المومني إلى أن قانون الجرائم الإلكترونية تشدد في الجرائم على الأطفال، كما أن قانون السير وضع تعليمات خاصة لنقل الأطفال، قائلة: "العكس تأثير قانون حقوق الطفل على التشريعات الصادرة بعده".

ويذكر أن الدكتور علي الدياس عميد كلية الحقوق في جامعة البترا قد يصر أعمال اللجنة التأسيسية، وبين أن انعقادها جاء لتفعيل دور كلية الحقوق في خدمة المجتمع المحلي والإطلاع طلابها على أحدث التشريعات، كما بين أن تنفيذها جاء بالتعاون مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة ضمن أنشطة المملكة الأردنية الهاشمية بمناسبة اليوم العربي لحقوق الإنسان الذي يصادف في 10 آذار من كل عام.



تابعوا الوقائع على Google News

.4

كلية الحقوق بجامعة البترا تعقد ندوة عن قانون حقوق الطفل (صور)

مدار الساعة: وكالة اخبارية مساحتها الكلمة الصادقة

مدار الساعة: نشر في 2024/04/16 الساعة 12:24



مدار الساعة - استضافت كلية الحقوق بجامعة البترا ندوة نقاشية بعنوان: "أفضل الآليات لتطبيق وتنفيذ قانون حقوق الطفل"، تحت رعاية رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم.

وقالت وزيرة التنمية الاجتماعية السابقة الدكتورة ريم أبو حسان: "إن قانون حقوق الطفل يدخل تحت منظومة حقوق الإنسان"، مشيرة إلى أن قانون حقوق الطفل جاء مثل بقية القوانين بهدف تنظيم العلاقات بين الأفراد.

وأوضحت أبو حسان أن تطبيق قانون حقوق الطفل يختلف من بلد إلى آخر بناء على تعريف تلك الدول للطفل، مضيفاً أن الأردن وضع تعريف الطفل بأنه كل من لم يكمل الثامنة عشرة من العمر. مضيفاً أن الأردن تحفظ على ثلاث مواد من قانون حقوق الطفل. يذكر أن التحفظ الأردني في الأمم المتحدة على اتفاقية حقوق الطفل جاء كما يلي: "تبدى المملكة الأردنية الهاشمية تحفظها، ولا تعتبر نفسها ملزمة بما ورد في المواد 14 و20 و21 من الاتفاقية، التي تعطي الطفل الحق في حرية اختيار الدين، والبند المتعلقة بقضية التبني لعارضتها لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة".

وقال الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة الدكتور محمد مقدادي إن قانون حقوق الطفل يعد من أفضل ما أنتج في اللبنة الثانية من تاريخ الدولة الأردنية، موضحاً أن القانون جاء ليرتب التزامات الدولة اتجاه الطفل، وليس لتحديد العلاقة بين الطفل ووالديه، مضيفاً أن القانون ينظم العلاقة بين الابن ووالديه، ويحمي الطفل في حالة الاعتداء عليه أو تعرضه للعنف.

وقال مقدادي إن الدولة الأردنية تميزت بأنها تطبق قانون حقوق الطفل، وتحمي حقوق جميع الأطفال على أراضي المملكة سواء أكانوا مواطنين أم مقيمين أم لاجئين.

وتناولت مفوضة الحماية في المركز الوطني لحقوق الإنسان الدكتورة نهلة اللومني آثار إقرار قانون حقوق الطفل على الواقع في المملكة، مشيرة أن إقرار القانون كان سنة 2020 ورغم ذلك فقد بدأت المملكة بمراعاة قانون حقوق الطفل في التشريعات.

وأشارت اللومني إلى أن قانون الجرائم الإلكترونية تشدد في الجرائم على الأطفال، كما أن قانون السير وضع تعليمات خاصة لنقل الأطفال، قائلة: "انعكس تأثير قانون حقوق الطفل على التشريعات الصادرة بعده".

ويذكر أن الدكتور علي الدباس عميد كلية الحقوق في جامعة البترا قد يسر أعمال الجلسة النقاشية، وبين أن انعقادها جاء تفعيلاً لدور كلية الحقوق في خدمة المجتمع المحلي ولإطلاع طلبتها على أحدث التشريعات، كما بين أن تنظيمها كان بالتعاون مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة ضمن أنشطة المملكة الأردنية الهاشمية بمناسبة اليوم العربي لحقوق الإنسان الذي يصادف في 16 آذار من كل عام.

مدار الساعة: نشر في 2024/04/16 الساعة 12:24

5.



صراحة نيوز _ استضافت كلية الحقوق بجامعة البترا ندوة نقاشية بعنوان: "أفضل الآليات لتطبيق وتنفيذ قانون حقوق الطفل"، تحت رعاية رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم.

وقالت وزيرة التنمية الاجتماعية السابقة الدكتورة ريم أبو حسان: "إن قانون حقوق الطفل يدخل تحت منظومة حقوق الإنسان"، مشيرة إلى أن قانون حقوق الطفل جاء مثل بقية القوانين بهدف تنظيم العلاقات بين الأفراد.

وأوضحت أبو حسان أن تطبيق قانون حقوق الطفل يختلف من بلد إلى آخر بناء على تعريف تلك الدول للطفل، مضيفة أن الأردن وضع تعريف الطفل بأنه كل من لم يكمل الثامنة عشرة من العمر. مضيفة أن الأردن تحقّق على ثلاث مواد من قانون حقوق الطفل.

يذكر أن التحفظ الأردني في الأمم المتحدة على اتفاقية حقوق الطفل جاء كما يلي: "تبدي المملكة الأردنية الهاشمية تحفظها، ولا تعتبر نفسها ملزمة بما ورد في المواد 14 و20 و21 من الاتفاقية، التي تعطي الطفل الحق في حرية اختيار الدين، والبنود المتعلقة بقضية التبني لمعارضتها لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة".

وقال الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة الدكتور محمد مقدادي إن قانون حقوق الطفل يعد من أفضل ما أنتج في المئوية الثانية من تاريخ الدولة الأردنية، موضحاً أن القانون جاء ليرتب التزامات الدولة اتجاه الطفل، وليس لتحديد العلاقة بين الطفل والديه، مضيفاً أن القانون ينظم العلاقة بين الابن والديه، ويحمي الطفل في حالة الاعتداء عليه أو تعرضه للعنف.

وقال مقدادي إن الدولة الأردنية تميزت بأنها تطبق قانون حقوق الطفل، وتحمي حقوق جميع الأطفال على أراضي المملكة سواء أكانوا مواطنين أم مقيمين أم لاجئين.

وتناولت مفوضة الحماية في المركز الوطني لحقوق الإنسان الدكتورة نهلة المومني آثار إقرار قانون حقوق الطفل على الواقع في المملكة، مشيرة أن إقرار القانون كان سنة 2020 ورغم ذلك فقد بدأت المملكة بمراجعة قانون حقوق الطفل في التشريعات.

وأشارت المومني إلى أن قانون الجرائم الإلكترونية تشدد في الجرائم على الأطفال، كما أن قانون السير وضع تعليمات خاصة لنقل الأطفال، قائلة: "انعكس تأثير قانون حقوق الطفل على التشريعات الصادرة بعده".

ويذكر أن الدكتور علي الدباس عميد كلية الحقوق في جامعة البترا قد يسر أعمال الجلسة النقاشية، وبين أن انعقادها جاء تفعيلاً لدور كلية الحقوق في خدمة المجتمع المحلي ولاطلاع طليبتها على أحدث التشريعات، كما بين أن تنظيمها كان بالتعاون مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة ضمن أنشطة المملكة الأردنية الهاشمية بمناسبة اليوم العربي لحقوق الإنسان الذي يصادف في 16 آذار من كل عام.



.6

الرئيسية: جامعات
كلية الحقوق بجامعة البترا تعقد ندوة عن قانون حقوق الطفل


أخبار البترا -

استضافت كلية الحقوق بجامعة البترا ندوة نقاشية بعنوان: "المسئل القانونية لتطبيق وتنفيذ قانون حقوق الطفل"، تحت رعاية رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم وكانت وزيرة التنمية الاجتماعية الدكتورة ريم أبو صان، "إن قانون حقوق الطفل يدخل تحت مظلة حقوق الإنسان"، مشيرة إلى أن قانون حقوق الطفل جاء على يدية القوانين بهدف تنظيم العلاقات بين الأفراد.

وأوضحت أبو صان أن تطبيق قانون حقوق الطفل يختلف من بلد إلى آخر بناء على تعريف تلك الدول للطفل، مضيفة أن الأردن وضع تعريف الطفل بأنه كل من لم يكمل الثامنة عشرة من العمر. مضيفة أن الأردن تحفظ على ثلاث مواد من قانون حقوق الطفل.

يذكر أن التتظف الأردني في الأمم المتحدة على اتفاقية حقوق الطفل جاء كما يلي: "تتدي المملكة الأردنية الهاشمية تحفظها، ولا تعتبر نفسها ملزمة بما ورد في المواد 14 و20 و21 من الاتفاقية، التي تعطي الطفل الحق في حرية اختيار الدين، والابنود المتعلقة بقضية التني لمعارضتها الحكم الشرعية الإسلامية السبعة".

وقال الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة الدكتور محمد مفاري إن قانون حقوق الطفل بعد من أنشأ ما أتت في الحكومة الثانية من تأريخ الدولة الأردنية، موصفا أن القانون جاء ليرتب التزامات الدولة اتجاه الطفل، وليس لتحديد العلاقة بين الطفل ووالديه، مضيفا أن القانون ينظم العلاقة بين الابن ووالديه، ويحمي الطفل في حالة الاعتداء عليه أو تعرضه للعنف.

وقال مفاري إن الدولة الأردنية تعزمت بأنها تطبق قانون حقوق الطفل، وتحمي حقوق جميع الأطفال على أراضي المملكة سواء أكانوا مواطنين أم مقيمين أم لاجئين.

وتناولت مفوضية الحماية في المركز الوطني لحقوق الإنسان الدكتورة نهلة الموسوي آثار إقرار قانون حقوق الطفل على الواقع في المملكة، مشيرة أن إقرار القانون كان سنة 2020 ورغم ذلك فقد بدأت المملكة بمراجعة قانون حقوق الطفل في التشريعات.

وأشارت الموسوي إلى أن قانون الدرائم الإلكترونية تشدد في الدرائم على الأطفال، كما أن قانون السير وضع تعليمات خاصة لنقل الأطفال، قائلا: "العكس تأثير قانون حقوق الطفل على التشريعات الصادرة بعده".

ويذكر أن الدكتور علي الدياس عميد كلية الحقوق في جامعة البترا قد يشر أعمال الجلسة النقاشية، وبين أن استضافها جاء لتمكين لوزر كلية الحقوق في خدمة المجتمع المحلي والقطاع الخاص على أحدث التشريعات، كما بين أن تنظيمها كان بالتعاون مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة ضمن أنشطة المملكة الأردنية الهاشمية بمناسبة اليوم العربي لنحو الإنسان الذي يصادف في 16 آذار من كل عام.



.7

كلية الحقوق بجامعة البترا تعقد ندوة عن قانون حقوق الطفل

٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٠ - ١٢:٠٠ PM



رأصد الإخباري :

استضافت كلية الحقوق بجامعة البترا ندوة نقاشية بعنوان: "أفضل الآليات لتنفيذ وتنفيذ قانون حقوق الطفل"، تحت رعاية رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم. وشاركت في الندوة السيدة الاجتماعية المساعدة الدكتورة ريم أبو حسان، "قانون حقوق الطفل يدخل تحت ستارته حقوق الإنسان"، مشيرة إلى أن قانون حقوق الطفل جاء بناءً على القوانين بهدف تعليم العلاقات بين الأفراد.

وأوضحت أبو حسان أن تطبيق قانون حقوق الطفل يختلف من بلد إلى آخر بناءً على تعريف تلك الدول للطفل. مشيرة إلى أن الأردن وضع تعريف الطفل بأنه كل من لم يكمل الثامنة عشرة من العمر مشيرة إلى أن الأردن تحفظ على ثلاث مواد من قانون حقوق الطفل.

بدت أن التحفظ الأردني في الأمم المتحدة على اتفاقية حقوق الطفل جاء كما يلي: "تتضمن المملكة الأردنية الهاشمية تحفظاتها، ولا تعتبر نفسها ملزمة بما ورد في المواد 14 و20 و23 من الاتفاقية، التي تعطي الطفل الحق في حرية اختيار الدين، والابن المتعلق بقضية التبني لمعارضتها لأحكام الشريعة الإسلامية السليمة".

وقال الأمين العام للجلسة الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور محمد مهدي إن قانون حقوق الطفل يعد من أفضل ما أُنشئ في المعايير الدولية من تاريخ الدولة الأردنية، موضحاً أن القانون جاء ليؤمّن التزامات الدولة تجاه الطفل، وليس لتحديد العلاقة بين الطفل والوالدين، مشيراً إلى أن القانون ينظم العلاقة بين الابن والوالدين، ويحمي الطفل في حالة الاعتداء عليه أو تعرضه للتعذيب.

وقال مهدي إن الدولة الأردنية تعززت بأنها تطبق قانون حقوق الطفل، وتحمي جميع الأطفال على أراضي المملكة سواء أكانوا مواطنين أم مقيمين أم لا.

وتناولت مفوضية الحماية في المركز الوطني لحقوق الإنسان الدكتورة هبة الموسى آثار إقرار قانون حقوق الطفل على الواقع في المملكة، مشيرة إلى إقرار القانون كان سنة 2020 ورغم ذلك فقد بدأت المملكة بمراجعة قانون حقوق الطفل في التشريعات.

وأشارت الموسى إلى أن قانون الجرائم الإلكترونية تشدّد في الجرائم على الأطفال، كما أن قانون السير وضع تعليمات خاصة لغير الأطفال، فذلك "انعكس تأثير قانون حقوق الطفل على التشريعات الصادرة بعده".

ويذكر أن الدكتور علي الندياس عميد كلية الحقوق في جامعة البترا قد بنى أعمال الجلسة النقاشية، وبين أن انعقادها جاء تفعيلاً لدور كلية الحقوق في خدمة المجتمع المحلي ولإطلاع طلبة على أحدث التشريعات، كما بين أن تطبيقها كان بالتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ضمن أنشطة المملكة الأردنية الهاشمية بمناسبة اليوم العربي لطفولة الإنسان الذي يصادف في 16 آذار من كل عام.








8.

Controlled Copy

وحدة ضمان الجودة والتخطيط والقياس

Page 10 of 17

تاريخ الإصدار / التحديث: 2019-12-03

رمز النموذج: ER Fm 7.1, RevD



الرئيسية > جامعات

كلية الحقوق بجامعة البترا تعقد ندوة عن قانون حقوق الطفل

16 أبريل 2024



وطنا اليوم: استضافت كلية الحقوق بجامعة البترا ندوة نقاشية بعنوان: "أفضل الآليات لتطبيق وتنفيذ قانون حقوق الطفل"، تحت رعاية رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم.

وقالت وزيرة التنمية الاجتماعية السابقة الدكتورة ريم أبو حسان: "إن قانون حقوق الطفل يدخل تحت منظومة حقوق الإنسان"، مشيرة إلى أن قانون حقوق الطفل جاء مثل بقية القوانين بهدف تنظيم العلاقات بين الأفراد.

وأوضحت أبو حسان أن تطبيق قانون حقوق الطفل يختلف من بلد إلى آخر بناء على تعريف تلك الدول للطفل، مضيفة أن الأردن وضع تعريف الطفل بأنه كل من لم يكمل الثامنة عشرة من العمر. مضيفة أن الأردن تحقّق على ثلاث مواد من قانون حقوق الطفل.

يذكر أن التحفظ الأردني في الأمم المتحدة على اتفاقية حقوق الطفل جاء كما يلي: "تبدي المملكة الأردنية الهاشمية تحفظها، ولا تعتبر نفسها ملزمة بما ورد في المواد 14 و20 و21 من الاتفاقية، التي تعطي الطفل الحق في حرية اختيار الدين، والبنود المتعلقة بقضية التبني لمعارضتها لأحكام الشريعة الإسلامية السمة".

وقال الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة الدكتور محمد مقدادي إن قانون حقوق الطفل يعد من أفضل ما أنتج في المنوئية الثانية من تاريخ الدولة الأردنية، موضحاً أن القانون جاء ليرتب التزامات الدولة اتجاه الطفل، وليس لتحديد العلاقة بين الطفل والديه، مضيفاً أن القانون ينظم العلاقة بين الابن ووالديه، ويحمي الطفل في حالة الاعتداء عليه أو تعرضه للعنف.

وقال مقدادي إن الدولة الأردنية تميزت بأنها تطبق قانون حقوق الطفل، وتحمي حقوق جميع الأطفال على أراضي المملكة سواء أكانوا مواطنين أم مقيمين أم لاجئين.

وتناولت مفوضة الحماية في المركز الوطني لحقوق الإنسان الدكتورة نهلة المومني آثار إقرار قانون حقوق الطفل على الواقع في المملكة، مشيرة أن إقرار القانون كان سنة 2020 ورغم ذلك فقد بدأت المملكة بمراجعة قانون حقوق الطفل في التشريعات.

وأشارت المومني إلى أن قانون الجرائم الإلكترونية تشدد في الجرائم على الأطفال، كما أن قانون السير وضع تعليمات خاصة لنقل الأطفال، قائلة: "انعكس تأثير قانون حقوق الطفل على التشريعات الصادرة بعده".

ويذكر أن الدكتور علي الدباس عميد كلية الحقوق في جامعة البترا قد يسر أعمال الجلسة النقاشية، وبين أن انعقادها جاء تفعيلاً لدور كلية الحقوق في خدمة المجتمع المحلي ولاطلاع طلبتها على أحدث التشريعات، كما بين أن تنظيمها كان بالتعاون مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة ضمن أنشطة المملكة الأردنية الهاشمية بمناسبة اليوم العربي لحقوق الإنسان الذي يصادف في 16 آذار من كل عام.

.9



PM 12:31 16-04-2024

عبد جوي استضافت كلية الحقوق بجامعة البترا ندوة نقاشية بعنوان: "الحمل الآليات لتطبيق وتطبيق قانون حقوق الطفل". تحت رعاية رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم. وقالت وزيرة التنمية الاجتماعية السابقة الدكتورة ريم أبو حسان: "إن قانون حقوق الطفل يدخل تحت منظومة حقوق الإنسان". مشيرة إلى أن قانون حقوق الطفل جاء مثل بقية القوانين بهدف تنظيم العلاقات بين الأفراد. وأوضحت أبو حسان أن تطبيق قانون حقوق الطفل يختلف من بلد إلى آخر بناء على تعريف تلك الدول للطفل. مشيرة أن الأردن وضع تعريف الطفل بأنه كل من لم يكمل الثامنة عشرة من العمر. مشيرة أن الأردن تحفظ على ثلاث مواد من قانون حقوق الطفل. بدلا من المادة الأولى في الأمم المتحدة على اتفاقية حقوق الطفل. جاء كما يلي: "تتويج المسألة الأردنية الهاشمية تحفظها، ولا تعتبر نفسها ملزمة بما ورد في المواد 14 و 15 و 16 من الاتفاقية. التي تعطي الطفل الحق في حرية اختيار الدين، والنيود المتعلقة بقضية التي تعارضها لأحكام الشريعة الإسلامية المسماة". وقال الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة الدكتور محمد مقدادي إن قانون حقوق الطفل يعد من الحمل ما أنتج في المعوية الثانية من تاريخ الدولة الأردنية. موضحا أن القانون جاء ليؤثر التزامات الدولة تجاه الطفل، وليس تحديد العلاقة بين الطفل ووالديه. مشيرة أن القانون ينظم العلاقة بين الابن ووالديه، ويحمي الطفل في حالة الاعتداء عليه أو تعرضه للتعسف. وقال مقدادي إن الدولة الأردنية تميزت بأنها تطبيق قانون حقوق الطفل، وتحمي حقوق جميع الأطفال على أراضي المملكة سواء أكانوا مواطنين أم مقيمين أم لاجئين. وتناولت مقدادي موضوع الحماية في المركز الوطني لحقوق الإنسان الدكتور هالة النوراني أقر إقرار قانون حقوق الطفل على الواقع في المملكة، مشيرة أن إقرار القانون كان سنة 2000 ورغم ذلك فقد بدأت المملكة بمرحلة قانون حقوق الطفل في التشريعات. وأشارت النوراني إلى أن قانون الميراث الإكراهية تشدد في الجرائم على الأطفال. كما أن قانون السيرة وضع تعديلات خاصة لطفل الأطفال. فالتنظيم: "العكس تأثير قانون حقوق الطفل على التشريعات السابقة". ويدر أن الدكتور علي الدباس عميد كلية الحقوق في جامعة البترا قد يسهل أعمال الجلسة النقاشية، وبين أن انعقادها جاء لتعريف دور كلية الحقوق في خدمة المجتمع المحلي وإطلاق طاقاتها على أحدث التشريعات كما بين أن تنظيمها كان بالتعاون مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة ضمن أنشطة المملكة الأردنية الهاشمية بمناسبة اليوم العربي لحقوق الإنسان الذي يصادف في 16 آذار من كل عام.



10.



التاريخ: 16-04-2024 الوقت: 12:15 PM



ترقية الدكتورة مي النشاشيبي في جامعة البترا إلى رتبة أستاذ مشارك



خبرني - قرر مجلس عمداء جامعة البترا ترقية الدكتورة مي يعقوب النشاشيبي إلى رتبة أستاذ مشارك. تعمل النشاشيبي في قسم علم البيانات والذكاء الاصطناعي في كلية تكنولوجيا المعلومات بجامعة البترا.

وحصلت النشاشيبي على درجة الدكتوراة من جامعة برادفور في المملكة المتحدة، وعلى درجتي البكالوريوس والماجستير من جامعة الكويت. وتركزت اهتماماتها البحثية على معالجة اللغات الطبيعية، وتعلم الآلة، وتنقيب البيانات.

11.

الجامعات الأردنية تستعد لعقد قمة أكاديمية مع نظيرتها الكردستانية

العالى، ومتطلبات سوق العمل. ويقدم المشاركون من الجانب الأردني عرضا حول مؤسسة التعليم العالى وبرامجه وخطته، وتوجهاته العالمية، وزيادة الأعمال والابتكار في سياقات أكاديمية وتعليمية مختلفة.

فيما تقيم الجامعات والمعاهد الأردنية معرضا تعليميا خاصا تحتضنه جامعة صلاح الدين الكردستانية، وتنفيذ جولات متخصصة لزيارات جميع الجامعات الكردستانية، وتوقيع مذكرات تفاهم بينها وبين نظيراتها الأردنية. إلى ذلك، ثمن رئيس الجامعة الأردنية الدكتور نذير عبيدات وأيده رؤساء الجامعات المشاركة الجهود التي تبذلها وزارة التعليم العالى لمد جسور التعاون مع مختلف المؤسسات الأكاديمية في مختلف دول العالم، ومساعدتها لتجويد التعليم العالى في الأردن.

وقال عبيدات إن "الأردنية" تتطلع إلى توثيق عرى التواصل مع الجامعات الكردستانية، وإن الجامعة ستقدم ما بوسعها من جهد لدعم العملية التعليمية في كردستان، وتذليل العقبات أمام تعاون مفتوح معها، بهدف دعمها ومساندتها ونقل الخبرات والمعارف في المجالات كافة.

وأعرب رؤساء الجامعات الأردنية المشاركون في الاجتماع عن شكرهم للجهود التي تبذلها الوزارة وطواقمها، وترحيبهم الشديد بإقامة علاقات علمية وأكاديمية مع الجانب الكردستاني.

عمان - الغد - قال أمين عام وزارة التعليم العالى والبحث العلمي الدكتور مأمون الدبعي، إن الوزارة ماضية بعزم نحو فتح آفاق جديدة أمام الجامعات الأردنية، واستقطاب الطلبة الدوليين وفقا للإستراتيجية الوطنية. جاء ذلك خلال اجتماع رؤساء الجامعات الأردنية الذي دعت له الوزارة بحضور أمينها العام واحتضنته الجامعة الأردنية؛ لبحث ومناقشة جدول أعمال زيارة رسمية مرتقبة تنفذها الجامعات الأردنية إلى نظيرتها الكردستانية الشهر المقبل.

ويسعى ملتقى التعليم العالى الأردني الكردستاني إلى توطيد العلاقات الأكاديمية والتأسيس لأرضية مناسبة للتعاون بين الجامعات، إيماننا بضرورة تبادل الخبرات، لما لها من أثر كبير في إثراء وتطوير الأداء المؤسساتي والأكاديمي والبحثي في مجتمع المعرفة المتجدد.

كما يهدف الملتقى إلى تشجيع التبادل الثقافي والطلابي، وإقامة المشاريع والبرامج العلمية والبحثية المشتركة، لما فيه مصلحة الجانبين.

وتتضمن أجندة الملتقى عددا من الجلسات النقاشية، يقدمها الدبعي ورئيس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالى وضمان جودتها الدكتور ظافر الصرايرة وعدد من رؤساء الجامعات الأردنية، تركز في مضامينها على ضمان جودة التعليم العالى، والاتجاهات الحديثة في التعليم

معضلة العصر: التعليم الإلكتروني بين التطور والجودة



د.د. هاني الضمور

local@alghadjo

في زمن تتسابق فيه الدول نحو التحول الرقمي، يبرز التعليم الإلكتروني والمدمج كسيف ذي حدين يهدد بتغيير وجه التعليم العالي في الدول النامية بشكل جذري. الطموحات العالية تصطبغ بواقع مليء بالتحديات، حيث الأمل في توسيع الوصول إلى التعليم يتخبط مع مخاوف من تدهور جودته، مشكلاً معضلة

تقلق بال المراقبين والمهتمين بمستقبل الأجيال القادمة. جسر فوق هوة تكنولوجيا عميقة تتجلى المخاطر الأولى في الشق الرقمي العميق الذي يفصل بين طلاب الدول النامية، حيث الكثير منهم مقطوعون عن العالم الرقمي، محرومون من أبسط أدوات التعلم الإلكتروني. هذا الوضع يندرج بتعميق الفجوات الاجتماعية ويهدد بإنتاج جيل مهمش تكنولوجياً وتعليمياً، ما يضع علامات استفهام كبيرة حول العدالة التعليمية وشموليتها. ما يزيده الطين بلة هو الغموض الذي يكتنف جودة التعليم الإلكتروني والمدمج، حيث يصعب على الاساتذة تقييم التفاعل والفهم العميق

للمادة الدراسية عبر الوسائط الرقمية. فقدان الاتصال الوجهي يقوض أسس التعلم التفاعلي ويحرم الطلاب من تجارب ثرية تساهم في تطورهم الشخصي والمهني. أما الخطر الأكبر فيكمن في احتمال فقدان الطلاب لإحساسهم بالانتماء والهوية الأكاديمية والمهنية. التعليم الوجهي لا يعلم فقط بل يشكل، يبني شخصيات وينمي هويات. التحول الرقمي المفروض قد يهدم هذا البعد، مخلفاً جيلاً ضائعاً يفترق إلى الروابط الإنسانية العميقة والشعور بالانتماء. من تأثيراته السلبية على الصحة النفسية وحتى التحديات الجديدة في مجال النزاهة الأكاديمية، يبدو التوجه المفرط

نحو التعليم الإلكتروني ك بوابة لمستقبل مليء بالمخاطر والغموض. لمصلحة من هذا التحول؟ هل يخدم فعلاً الطلاب والمجتمع، أم أن هناك أطرافاً أخرى تجني الفوائد على حساب جودة التعليم وتجربة التعلم؟ يتطلب الأمر إعادة تفكير جذرية في سياسات التعليم العالي بالدول النامية، بحثاً عن توازن يجمع بين الفوائد الرقمية وضرورات التعلم الوجهي. الهدف يجب أن يكون بناء نظام تعليمي يحتضن التكنولوجيا دون التضحية بالجواهر الإنساني والأكاديمي للتعليم. فقط حينها، يمكن للتعليم الإلكتروني والمدمج أن يصبح أداة حقيقية للتمكين بدلاً من كونه تهديداً لمستقبل الأجيال القادمة.

"أورنج الأردن" و"الحسين التقنية" تبرمان اتفاقية لتمكين الطلاب تكنولوجيا وتأهيلهم لسوق العمل

عمان - اتساقاً مع هدفها المتمثل في تمكين الشابات والشباب تكنولوجياً، وفي إطار الرؤية المشتركة في هذا المجال مع جامعة الحسين التقنية؛ إحدى مبادرات مؤسسة ولي العهد، أبرمت أورنج الأردن اتفاقية مع الجامعة، تهدف إلى تطوير مهارات الطلاب المعرفية والتكنولوجية في عدد من التخصصات التكنولوجية المتقدمة مثل علم البيانات، وهندسة البيانات، والذكاء الاصطناعي، وأتمتة العمليات الروبوتية، والأمن السيبراني، وغيرها، وذلك من خلال برنامج تدريبي متخصص يمتد على مدار 6-8 أشهر. وتأتي هذه الخطوة في سياق الحاجة المتزايدة لرفد الطلاب والشباب بالمهارات الحديثة المتوافقة مع الاتجاهات العالمية ومتطلبات سوق العمل.

ووقع الاتفاقية عن أورنج الأردن الرئيس التنفيذي فيليب منصور، وعن جامعة الحسين التقنية رئيسها الأستاذ الدكتور إسماعيل الحنطي.

وأشار منصور، عقب توقيع الاتفاقية، إلى أهمية مثل هذه الشراكات في تمكين الشابات والشباب من أن يكونوا جزءاً فاعلاً ومؤثراً في مسار الثورة التكنولوجية العالمية، كما توجه بالشكر إلى جامعة الحسين التقنية التي تجمعها شراكة استراتيجية مع أورنج الأردن، تم من خلالها تطبيق عدد من المبادرات المشتركة الهادفة إلى تعزيز الثقافة الرقمية للشباب باعتبارها الأداة لقيادة المستقبل.

من جانبه، أكد الدكتور الحنطي أهمية الدور الحيوي للشراكة مع شركة أورنج الأردن، بوصفها عاملاً أساسياً للعمل مع القطاع الخاص لتعزيز معايير التعليم والتدريب ذات الجودة العالية والمقدمة للطلبة. كما أشار إلى أن جهود أورنج في تعزيز الثقافة الرقمية وتعزيز جاهزية الشباب للاندماج في سوق العمل تتماشى بشكل مباشر مع الأهداف العامة للجامعة وجهودها الراسخة في هذا المجال.

.14

جامعة الأميرة سمية تحقق ترتيباً متقدماً بتصنيف عالمي للتخصصات

وأنظمة المعلومات، وعلم الرسم الحاسوبي، وهندسة البرمجيات، والأمن السيبراني، وهندسة الحاسوب، وهندسة أمن الشبكات والمعلومات، وتكنولوجيا معلومات الأعمال، وهندسة الاتصالات/إنترنت الأشياء.

كما صنفت الجامعة ضمن فئة أفضل (501-550) في مجال إدارة الأعمال. (بترا)

عمان - حققت جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا، تقدماً في ترتيبها العالمي في التصنيف العالمي للتخصصات QS World University Rankings by (Subject 2024).

وأوضحت الجامعة في بيان، أمس الثلاثاء، أنها صنفت ضمن فئة أفضل (351-400) في مجال علم الحاسوب

.15

المرجع: قانون الجامعات الأردنية رقم (18) لسنة 2018 وتعديلاته «بترا».

أبو ازريق رئيساً لجامعة إربد الأهلية

عمان - قرر مجلس التعليم العالي في جلسته السادسة المنعقدة أمس، برئاسة وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عزمي محافظة، الموافقة على تعيين الدكتور ماجد محمود محمد أبو ازريق، رئيساً لجامعة إربد الأهلية لمدة 4 سنوات، اعتباراً من تاريخه، وذلك استناداً لأحكام البندين (أ،ج) من المادة (11) من قانون الجامعات الأردنية رقم (18) لسنة 2018 وتعديلاته «بترا».

16.